



قسم الأبحاث
فريق الأبحاث

Tel +966 11 211 9449, research@alrajhi-capital.com

مواضيع رئيسية

نقدم تحديث الوضع المالي للحكومة السعودية لعام 2018 والتوقعات لعام 2019 إلى 2023..

المملكة العربية السعودية – تحديث البيانات المالية للميزانية لعام 2019 ارتفاع الإنفاق المالي في 2019

- العجز المالي المتوقع لعام 2018 بلغ 136 مليار ريال، أي أقل من توقعات عجز الميزانية الذي تم الاعلان عنه سابقا وبلغ 148 مليار ريال (ولكنه متوافق مع توقعاتنا التي بلغت 138 مليار ريال). وبلغت الإيرادات النفطية 608 مليار ريال، وجاءت متوافقة مع توقعاتنا (610 مليار ريال سعودي).
- الإنفاق لعام 2019 تم تقديره مرتفعا بنسبة 7% على أساس سنوي (1.1 مليار ريال). وشهد عام 2018 ارتفاعا بنسبة 11% على أساس سنوي وتم صرف نسبة 31% من الإنفاق المرصود لعام 2018 في الربع الرابع.
- بدل غلاء المعيشة قد تقرر انه سيستمر للعام 2019. قدرنا التكلفة الإجمالية للبدل ب 22 مليار ريال سعودي.
- سعر النفط المتوقع على أساس الإيرادات الحكومية المستهدفة، وفقا لتقديرنا بلغ حوالي 70 دولارا للبرميل للثلاثة اعوام القادمة.
- سعر النفط التقديري اللازم لتوازن الميزانية في 2019 يبلغ 84 دولارا للبرميل وفقا لتقديرنا.
- بلغ عجز الميزانية 4.6% من الناتج المحلي الاجمالي في 2018. وتتوقع الحكومة أن تتحقق ميزانية بدون عجز بحلول 2023 بشكل تدريجي.
- في الوقت الراهن، يبلغ حجم الدين المتوقع كنسبة مئوية % من الناتج المحلي الاجمالي، 19% كما يتوقع أن يصل الى 25% بحلول 2021 لتمويل العجزات المالية.

الإيرادات: أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية عن الأرقام المالية الرئيسية للعام 2018 وتقديراتها للأعوام من 2019 إلى 2023. ففي عام 2018، بلغت الإيرادات النفطية 608 مليار ريال، وكانت متوافقة مع تقديرنا. ورغمما عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام في نهاية الربع الرابع، فقد بلغ متوسط سعر خام برنت في الربع الرابع 2018، حوالي 71 دولارا للبرميل، وسجلت أسعار خامات النفط القياسية (غرب تكساس وبرنت، على حد سواء) ارتفاعا بنسبة 30% على أساس سنوي. ومدعمة أيضا بارتفاع بنسبة 3% تقريبا في الصادرات، فقد ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 38% على أساس سنوي في 2018. وقد أسهمت الإيرادات النفطية بنسبة 68% من إجمالي الإيرادات. من جانب آخر، وعقب العديد من الإصلاحات التي تم ادخالها في الأونة الأخيرة، فقد بلغت الإيرادات غير النفطية 287 مليار ريال، بارتفاع بنسبة 12% على أساس سنوي. وبالنسبة لعام 2019، فإن الحكومة تتوقع ارتفاعا بنسبة 9% في الإيرادات لعام 2019. وبناء على تقديرنا، فإن ذلك يعني ضمنا حاجة الحكومة لأن يبلغ متوسط سعر برميل النفط 70 دولارا من أجل مقابلة الإيرادات المستهدفة.

المصروفات: زادت الحكومة حجم الإنفاق بنسبة 11% في عام 2018 وتم صرف نسبة 31% من الإنفاق المرصود للعام بكامله في الربع الرابع 2018 وحده. ويشير ذلك ضمنا الى عجز يبلغ حجمه 87 مليار ريال في الربع الرابع 2018 وحده. ووفقا للبيانات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، فقد كان هناك خفضا بلغ 28 مليار ريال في الودائع والاحتياطيات الحكومية لدى ساما كما في نهاية أكتوبر 2018، مما يشير ضمنا الى أن الإنفاق لا يزال مرتفعا. وكانت احتياطيات الحكومة لدى ساما قد بلغت 573 مليار ريال كما في نهاية أكتوبر، كما أن الحكومة تتوقع أن تتخفف هذه الاحتياطيات الى 523 مليار ريال بنهاية 2018. وبناء عليه، فإن الحكومة تخطط لتمويل معظم هذا العجز للربع الرابع عن طريق السحب من وخفض احتياطياتها لدى ساما. الحكومة أعلنت عن استمرارها في صرف بدل غلاء المعيشة بقيمة 1000 ريال سعودي/شهريا للموظفين السعوديين المدنيين والعسكريين. و500 ريال سعودي/شهريا لمستفيدي مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التقاعد العامة ومستفيدي الضمان الاجتماعي. بينما مكافأة الطلاب الشهريه سترتفع بمقدار 10%. تتوقع أن يكون الأثر الإجمالي لهذا البدل ما يقارب 22 مليار ريال سعودي وغالبا سيتم تعديله في الميزانية المعلنة للعام 2019

Mazen Al Sudairi
Head of Research
alsudairim@alrajhi-capital.com
Tel +966 11 211 9449

Prithish Devassy, CFA
devassyp@alrajhi-capital.com
Tel +966 11 211 9370

العجز: بالنسبة لعام 2018، كانت الحكومة قد أعلنت سابقا عن عجز معدل بلغ حجمه 148 مليار ريال في أكتوبر بيد أن العجز الفعلي المعلن عنه جاء أقل بمقدار 10 مليار ريال، وكان متوافقا مع تقديرنا التي بلغت 138 مليار ريال. ويتوقع أن ينخفض العجز ليصل الى مستويات التوازن في الميزانية بحلول 2023 متوافقا مع التقديرات السابقة. ومع الأخذ في الاعتبار وضع الحساب الجاري المتحسن وعجزات الميزانية المتحكم فيها، فإن مستويات الدين تعتبر جيدة وسوف ترتفع فقط الى 25% بحلول عام 2012 من 19% كما في نهاية 2018.



خاتمة: لقد تم تقريبا تحقيق جميع التوقعات الرئيسية السابقة كما تم الاعلان عنها في التقرير الأولي لموازنة 2019 الذي صدر في نهاية سبتمبر. وبناء عليه، يمكن القول أنه لم تكن هناك اختلافات رئيسية بين التقديرات وبين ما تحقق فعليا. ولم تكن هناك أي اعلانات (حتى نشر هذا التقرير) تشير الى أن الرسوم المفروضة على الأجانب أو رسوم المرافقين، قد تم تعديلها. ان ارتفاع مستوى مقابلة النتائج الفعلية للتوقعات، يعتمد على أسعار النفط نظرا لأن الصادرات النفطية من المتوقع أن تنخفض بعد الخفض الذي تقرر بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم الذي أعلنت عنه دول الأوبك والدول غير الأعضاء في أوبك.

الشكل 1: مختصر التوقعات ما بعد ميزانية 2019 (مليار ريال سعودي)

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
توقعات الإيرادات	895	975	1005	1042	1096	1154
التغيير السنوي	29%	9%	3%	4%	5%	5%
توقعات الصادرات	1030	1106	1143	1170	1163	1153
التغيير السنوي	11%	7%	3%	2%	-1%	-1%
توقعات العجز	-135	-131	-138	-128	-67	1
العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.6%	4.2%	4.2%	3.7%	1.9%	0.0%
الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	19.1%	21.7%	23.1%	24.8%		
نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.3%	2.6%	2.7%	2.7%	2.8%	3.0%

المصدر: وزارة المالية، الراجحي المالية

الشكل 2: سعر النفط، إنتاج النفط السعودي والصادرات

	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017	الربع الرابع 2017	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2018
مؤشر خام غرب تكساس (دولار لكل برميل)	51.8	48.1	48.2	55.3	62.9	67.9	69.4	61.6
برينت (دولار لكل برميل)	54.6	50.8	52.2	61.5	67.2	75.0	75.8	71.0
الإنتاج (مليون برميل)	901.5	922.3	940.2	934.2	899.2	928.1	963.5	989.9
لكل يوم	10.0	10.2	10.4	10.4	10.0	10.3	10.7	11.0
الصادرات (مليون برميل)	653.2	620.2	616.0	641.0	625.0	646.8	644.6	696.0
لكل يوم	7.3	6.9	6.8	7.1	6.9	7.2	7.2	7.7

المصدر: وزارة المالية، الراجحي المالية



افصاحات مهمة للأشخاص الأمريكيين

تم اعداد هذا التقرير البحثي من قبل شركة الراجحي المالية (الراجحي)، وهي شركة مرخصة لممارسة نشاطات الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية. وشركة الراجحي ليست وسيطاً مالياً مسجلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء عليه، فإنها لا تخضع لقواعد الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بإعداد التقارير البحثية واستقلالية محلّي البحث. ويتم تقديم هذا التقرير البحثي، لتوزيعه "للمستثمرين المؤسسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية"، اعتماداً على الاستثناء من التسجيل الذي توفره الفقرة 6-15 من قانون تبادل الأوراق المالية الأمريكي لعام 1934 وتعديلاته ("قانون تبادل الأوراق المالية").

ويجب على أي جهة أمريكية متلقية لهذا التقرير البحثي وترغب في تنفيذ أي عملية لشراء أو بيع أوراق مالية أو أدوات مالية مرتبطة بها بناء على المعلومات المقدمة في هذا التقرير البحثي، يجب عليها أن تفعل ذلك فقط من خلال مؤسسة روزنبلات سكويريتيز انكوربوريشن. Rosenblatt Securities Inc. وعنوانها، 40 Wall Street 59th Floor, New York NY 10005، وهي وسيط متعامل مسجل في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يسمح، تحت أي ظرف من الظروف، لأي متلق لهذا التقرير البحثي، تنفيذ أي عملية لشراء أو بيع أوراق مالية أو أدوات مالية مرتبطة بها، من خلال الراجحي. وتقبل مؤسسة روزنبلات سكويريتيز انكوربوريشن، تحمل المسؤولية المتعلقة بمحتويات هذا التقرير البحثي، وفقاً للشروط المنصحة آنفاً، في حالة تسليم هذا التقرير لشخص أمريكي لا يكون مستثمراً مؤسسياً أمريكياً رئيسياً.

إن المحلل الذي يظهر اسمه في هذا التقرير البحثي، غير مسجل أو مؤهل كمحلل باحث لدى هيئة تنظيم الأوراق المالية والبورصات الأمريكية FINRA وربما لا يكون شخصاً مرتبطاً بمؤسسة روزنبلات سكويريتيز انكوربوريشن، وبناء عليه، فإنه ربما لا يخضع للقواعد المعمول بها بموجب قواعد هيئة تنظيم الأوراق المالية والبورصات الأمريكية FINRA المتعلقة بإقامة اتصالات مع شركة تابعة أو الظهور في وسائل الإعلام والتداول في أوراق مالية تكون في حساب محلل باحث.

الملكية وتضارب المصالح الجوهري

لا تملك مؤسسة روزنبلات سكويريتيز انكوربوريشن، أو شركائها التابعة، "ملكية متفعة"، كما هو محدد وفقاً للقسم 13(-) من قانون تبادل الأوراق المالية، 1% أو أكثر من أوراق الملكية (الأسهم) equity securities المذكورة في التقرير. ويمكن أن يكون لدى مؤسسة روزنبلات سكويريتيز انكوربوريشن أو شركائها التابعة، أو موظفيها أو مديريها أو العاملين لديها، ومصالح أو مراكز استثمارية معطلة long positions ومراكز استثمارية مكتسوبة short positions، كما يمكن أن يقوموا في أي وقت من الأوقات بعمليات شراء أو بيع بصفة أصيل أو وكيل للأوراق المالية المشتركة فيها في هذه الوثيقة. إن مؤسسة روزنبلات سكويريتيز انكوربوريشن ليست لديها أي دراية بأي تضارب مصالح جوهري حتى تاريخ هذا المنشور أو النشر.

نشاطات التعويض والمصرفية الاستثمارية

لم تتم مؤسسة روزنبلات سكويريتيز انكوربوريشن، أو أي شركة تابعة لها بإدارة أو المشاركة في إدارة طرح عام للاكتتاب في أوراق مالية للشركة التابعة خلال الاثني عشر (12) شهراً الماضية، كما أنها لم تتلقى تعويضاً نظير قيامها بنشاطات مصرفية استثمارية من الشركة التابعة خلال الاثني عشر (12) شهراً الماضية، ولا يتوقع أن تستلم هي أو أي شركة تابعة لها، أو تعوّم البحث عن تعويض مقابل خدمات مصرفية استثمارية من الشركة خلال الأشهر الثلاثة التالية.

افصاحات إضافية

إن هذا التقرير البحثي متاح للتوزيع، فقط تحت الظروف التي يمكن أن يسمح بها القانون المعمول به. ولا يتعلق هذا التقرير البحثي بالأهداف الاستثمارية المحددة أو المؤسسات المالية أو الاحتياجات الخاصة بأي متلق محدد، حتى لو تم إرساله إلى متلقٍ وحيد لهذا التقرير. إن هذا التقرير البحثي ليس مضموناً أن يكون بياناً كاملاً ولاي ملخص لأي أوراق مالية أو أسواق أو تقارير أو تطورات، حسب ما هو مشار إليه في هذا التقرير البحثي. وسوف لن يكون هناك أي التزام أو مسئولية على أي من الراجحي أو أي من مديريها أو موظفيها أو العاملين لديها أو وكلائها، إما كان منشور، عن أي خطأ أو عدم دقة أو عدم اكتمال يتعلق بحقيقة أو رأي متضمن في هذا التقرير البحثي، أو عدم اهتمام في اعداد أو نشر هذا التقرير البحثي، أو أي خسائر أو أضرار ربما تنشأ من استخدام هذا التقرير البحثي.

وربما تعتمد الراجحي، على حواجز معلومات information barriers، مثل "الجدان الصينية Chinese Walls" للسيطرة على تدفق المعلومات في ما بين مجالات أو وحدات أو أقسام أو مجموعات أو الشركات التابعة للراجحي.

إن الاستثمار في أي أوراق مالية غير أمريكية أو في أدوات مالية مرتبطة بها (يشمل ذلك ايصالات ايداع الأوراق المالية (ADRS) التي تم نقاشها في هذا التقرير البحثي، وربما يظهر مخاطر معينة ذلك لأن الأوراق المالية الخاصة بجهات اصدار غير أمريكية، ربما لا تكون مسجلة لدى، أو ربما تكون خاضعة لأنظمة، هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. ويمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بمثل هذه الأوراق المالية غير الأمريكية أو الأدوات المالية ذات الصلة، محدودة. وربما لا تكون الشركات الأجنبية، خاضعة لمعايير المراجعة ورفع التقارير والمشتريات التنظيمية التي يمكن مقارنتها بتلك المعمول بها داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قيمة أي استثمار أو دخل متحقق من أي أدوات مالية مرتبطة بها، تم نقاشها في هذا التقرير البحثي، وبعملة غير الدولار الأمريكي، تكون خاضعة لتقلبات أسعار صرف العملات التي ربما يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على قيمة أو الربح المتحقق من تلك الأوراق المالية أو الأدوات المالية المرتبطة بها.

إن الأداء الماضي، ليس بالضرورة أن يكون دليلاً ومرشداً للأداء المستقبلي، كما أن شركة الراجحي المالية لا تقدم تعديداً أو ضمانات، صريحاً أو ضمنياً، في ما يتعلق بالأداء المستقبلي. وقد يشهد الربح من الاستثمارات تنديداً، كذلك، فإن سعر أو قيمة الاستثمارات التي يرتبط بها هذا التقرير البحثي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وربما يهبط أو يرتفع بشكل مغاير للمصالح المستثمرين. وقد تصبح أي توصية أو رأي متضمن في هذا التقرير البحثي، قديمة نتيجة للتغيرات التي تحدث في البيئة التي تعمل فيها الجهة المصدرة للأوراق المالية التي تخضع للتحليل، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على التقديرات والتنبؤات والاقتراضات ومنهجية التقييم المستخدمة في هذا التقرير.

ولا يسمح بنسخ أو إرسال أو استخراج نسخ طبق الأصل، لأي جزء من محتويات هذا التقرير البحثي، بأي شكل أو بأي طريقة، بدون الموافقة الخطية المسبقة من شركة الراجحي، كما أن الراجحي لا تقبل أي مسئولية أيًا كان نوعها، عن الأعمال التي تصدر عن الغير، في ما يتعلق بهذا الموضوع. لقد تم اعداد وثيقة البحث هذه، بواسطة شركة الراجحي المالية ("الراجحي المالية") ومقرها الرياض، المملكة العربية السعودية. وقد تم اعدادها ليتم استخدامها باستخداماً عاماً بواسطة عملاء الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو اعادة إرسالها أو الاصحاح عنها، كلياً أو جزئياً، أو بأي شكل أو طريقة، بدون الموافقة المكتوبة الصريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلامكم واستمراركم لهذه الوثيقة البحثية، يمثل موافقتكم على عدم إعادة توزيع أو إرسال أو الاصحاح للآخرين عن المحتويات أو الآراء أو الملخصات أو المعلومات التي تشتمل عليها هذا الوثيقة، قبل أن يتم الاصحاح بشكل عام، عن هذه المعلومات من قبل شركة الراجحي المالية. لقد تم الحصول على المعلومات التي تشتمل عليها هذه الوثيقة، من مصادر عامة متوفرة وفقاً لموثوق، ولكننا لا نضمن دقتها. إن شركة الراجحي المالية لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات (صرحية أو ضمنية)، في ما يتعلق بالبيانات والمعلومات المقدمة، كما أن شركة الراجحي المالية، لا تعتمد بأن محتويات هذه الوثيقة من المعلومات مكتملة، أو خالية من أي أخطاء، أو أنها غير مضللة، أو أنها مناسبة لأي عرض محدد. وتوفر وثيقة البحث هذه معلومات عامة فقط ولا تشكل المعلومات أو أي رأي معين، عرضاً أو دعوة للعمل أو تقديم عرض، لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو منتجات استثمارية أخرى ترتبط بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. ولا يقصد منها تقديم نصيحة بشأن الاستثمار الشخصي كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع المالي والاحتياجات الخاصة بأي شخص معين ربما يحصل على هذه الوثيقة.

وينبغي على المستثمرين البحث عن الاستشارة المالية أو القانونية أو الخاصة بالضرائب، في ما يتعلق بملامعة الاستثمار في أي أوراق مالية أو الاستثمارات الأخرى أو الاستراتيجيات الاستثمارية التي تم نقاشها أو التوصية بها في هذه الوثيقة البحثية، كما يجب عليهم أن يفهموا أن البيانات أو الادعاءات المتعلقة بالفرص المستقبلية ربما لا تتحقق. وينبغي على المستثمرين أن يتنبهوا إلى أن الربح المتحقق من تلك الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى، إذا وجد، قد يتذبذب وأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات ربما يرتفع أو يهبط ويمكن أن يكون للتقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات تأثيرات عكسية على قيمة أو سعر أو الربح المتحقق من، استثمارات محددة. ووفقاً لذلك، ربما يحصل المستثمرون على مبالغ أقل من أصل المبالغ التي استثمروها. وربما يكون للراجحي المالية أو لموظفيها أو لوحد أو أكثر من شركائها التابعة (يشمل ذلك محلي البحث)، مصلحة مالية في الأوراق المالية للمصدر (المصدرين) أو في استثمارات ذات صلة، بما في ذلك المراكز المعطلة أو المراكز المكتسوبة في الأوراق المالية أو الضمائل أو حقوق الخيارات المستقبلية أو عقود الخيارات أو المشتقات المالية أو الأدوات المالية الاستثمارية الأخرى. وربما تقوم شركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها من وقت لآخر، بأعمال مصرفية استثمارية أو خدمات أخرى، لجذب أعمال مصرفية استثمارية أو أعمال أخرى من، أي شركة جرى ذكرها في هذه الوثيقة البحثية. وسوف لن تكون الراجحي المالية، وكذلك شركائها التابعة وموظفيها، خاضعة لأي خسارة أو أضرار، مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية، قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن أي استخدام للمعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة البحثية.

إن وثيقة البحث هذه، وأي توصيات تشتمل عليها، تخضع للتغيير بدون اخطار مسبق. ولا تتحمل شركة الراجحي المالية أية مسئولية عن تحديث المعلومات الواردة في وثيقة البحث هذه. كما لا يسمح أيضاً بتغيير أو اصدار نسخة طبق الأصل أو إرسال أو توزيع، كل أو أي جزء من وثيقة البحث هذه، بأي شكل أو بأي وسيلة. وهذه الوثيقة البحثية، غير موجهة إلى، أو يعزّم توزيعها إلى أو استخدامها بواسطة، أي شخص أو كيان يكون مواطناً أو يقيم في أو يقع مقره في أي مركز أو ولاية أو دولة أو أي اختصاص تشريعي آخر، يكون فيها هذا التوزيع أو النشر أو توفير الوثيقة أو استخدامها، مخالفاً للقانون، أو ربما يجعل الراجحي المالية أو أي واحدة من شركائها التابعة، عرضة لأي متطلبات تسجيل أو ترخيص في إطار ذلك الاختصاص التشريعي.



الإخلاء من المسؤولية والإفصاح عن معلومات إضافية لأغراض أبحاث الأسهم

إخلاء من المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية لاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإفصاح عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وأراء، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين فهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسوقين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك مطلي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بإداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسئولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير واردة إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو استخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

شرح نظام التصنيف في شركة الراجحي المالية

تستخدم شركة الراجحي المالية نظام تصنيف مكون من ثلاث طبقات على أساس الاتجاه الصعودي المطلق أو الانخفاض المحتمل لجميع الأسهم في إطار تغطيتها باستثناء أسهم الشركات المالية وعدد قليل من الشركات الأخرى غير المتلزمة بأحكام الشريعة الإسلامية:

"زيادة المراكز" Overweight: سعرنا المستهدف يزيد على 10٪ فوق السعر الحالي للسهم، وتوقع أن يصل سعر السهم للمستوى المستهدف خلال أقل زمني بحدود 6-9 شهور.

"المحافظة على المراكز" Neutral: نتوقع أن يستقر سعر السهم عند مستوى يتراوح بين 10٪ دون سعر السهم الحالي و 10٪ فوق سعر السهم الحالي خلال فترة 6-9 شهور.

"تخفيض المراكز" Underweight: يكون سعرنا المستهدف أكثر من 10٪ دون مستوى السعر الحالي للسهم، وتوقع أن يصل سعر السهم إلى المستوى المستهدف خلال فترة 6-9 شهور.

"السعر المستهدف" Target price: قد يكون هذا السعر مطبقا للقيمة العادلة المقترحة للسهم المعني، ولكن قد لا يكون بالضرورة ممثلا لهذا السعر. وقد تكون هناك أسباب تبرر بشكل جيد عدم احتمال أن يصل سعر سهم من الأسهم إلى القيمة العادلة المحددة ضمن أفقنا الزمني. وفي مثل هذه الحالة، نقوم بتحديد سعر مستهدف يختلف عن القيمة العادلة المقترحة لذلك السهم، ونشرح الأسباب التي دفعتنا للقيام بذلك.

يرجى ملاحظة أن تحقيق أي سعر مستهدف يخضع لأوضاع السوق بوجه عام والاتجاهات الاقتصادية وغيرها من العوامل الخارجية، أو إذا كانت الأرباح أو الأداء التشغيلي للشركة المعنية يتجاوز أو دون مستوى توقعاتنا.

للاتصال

مازن السديري

مدير إدارة الأبحاث

هاتف: +966 11 211 9449

البريد الإلكتروني: alsudairim@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية

إدارة البحوث

طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي

ص ب 5561 الرياض 11432

المملكة العربية السعودية

بريد الكتروني:

research@alrajhi-capital.com

www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 07068/37